الجريدة تنشر النظام الأساسي للمجلس النقدي الخليجي

20 مادة تمهد لإطلاق أول بنك مركزي لدول التعاون

حصلت «الجريدة» على نسخة من النظام الأساسي للمجلس النقدي الخليجي، الذي يعد نواة لإطلاق أول بنك مركزي خليجي في المنطقة فور الانتهاء من الإجراءات المتعلقة بإنشاء هذا البنك المركزي.

حصلت «الجريدة» على نص النظام الأساسي للمجلس النقدي الخليجي المكون من 20 مادة، والذي اقره الدول الأعضاء في اتفاقية الاتحاد النقدي، إذ اقروا إنشاء المجلس النقدي الذي يمارس مهامه إلى حين قيام البنك المركزي الخليجي الذي سيحل بصفة تلقائية محل المجلس النقدي فور الانتهاء من الإجراءات المتعلقة بإنشاء البنك المركزي.

ويمارس المجلس النقدي مهامه ووظائفه طبقاً لأحكام الاتفاقية ونظامه الأساسي، وستتم مناقشة المسودة النهائية للمجلس النقدي في اجتماع مشترك يضم وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية نهاية سبتمبر المقبل لإقراره ورفعه الى قمة عمان، ويدخل النظام الأساسي للمجلس النقدي حيز التنفيذ بعد مرور شهر من دخول اتفاقية الاتحاد النقدي حيز النفاذ ليصبح المجلس قائما عندئذ.

شخصية قانونية مستقلة

ويتمتع المجلس النقدي بالشخصية القانونية المستقلة في الدول الأعضاء في حدود الأهداف والمهام الموكلة إليه طبقاً للاتفاقية ونظامه الأساسي، ويهدف المجلس النقدي وبصفة أساسية إلى تهيئة وتجهيز البنى الأساسية المطلوبة لقيام الاتحاد النقدي، وعلى الأخص إنشاء البنك المركزي وإرساء قدراته التحليلية والتشغيلية. وتشمل المهام المنوطة بالمجلس تعزيز التعاون بين البنوك المركزية الوطنية لتهيئة الظروف اللازمة لقيام الاتحاد النقدي، تهيئة وتنسيق السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف الوطنية إلى حين إنشاء البنك المركزي، ومتابعة الالتزام بحظر إقراض البنوك المركزية الوطنية الجهات العامة في الدول الأعضاء، ووضع القواعد اللازمة لتنفيذ ذلك، ثم يحدد الإطار القانوني والتنظيمي واللوجستي اللازم لقيام البنك المركزي بمهامه بالتعاون مع البنوك المركزية الوطنية، حيث يتم تطوير الأنظمة الإحصائية للبنك المركزي لتمكينه من القيام بمهامه، والإعداد لإصدار أوراق النقد والمسكوكات النقدية للعملة الموحدة، والعمل على وضع وتطوير إطار عمل لإصدارها وتداولها في منطقة العملة الموحدة، حيث يتم التأكد من جاهزية نظم المدفوعات ونظم تسويتها للتعامل مع العملة الموحدة.

الرقابة على المؤسسات المالية

وفي مجال الرقابة سيتم الإعداد لدور البنك المركزي في مجال الرقابة على المؤسسات المالية، ومتابعة وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها تجاه الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة وتحديدا في ما يتعلق بمعايير تقارب الأداء الاقتصادي، والتوصية بشأن التشريعات اللازمة لقيام الاتحاد النقدي وإنشاء البنك المركزي وإصدار العملة الموحدة.

ويلتزم الدول الأعضاء بالتشاور مع المجلس النقدي في ما يتعلق بأي تشريع مقترح يتعلق بالاتحاد النقدي، وتتألف العضوية في المجلس النقدي من البنوك المركزية الوطنية، ويحظر على المجلس النقدي وعلى أي عضو من أعضاء مجلس إدارته وجهازه التنفيذي تلقي أي تعليمات أو توجيهات من أي من أجهزة مجلس التعاون أو حكومات الدول الأعضاء أو من الغير، من شأنها التأثير في أداء واجباتهم ومهامهم الموكلة إليهم بموجب الاتفاقية وهذا النظام.

ويكون نصاب الانعقاد صحيحاً بحضور ثلثي الأعضاء، وتصدر قرارات مجلس الإدارة بإجماع الحاضرين في المسائل الموضوعية،

للمجلس النقدي شخصية قانونية مستقلة

وبالأغلبية المطلقة للحاضرين في المسائل الإجرائية، ويكون لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة صوت واحد، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

صلاحيات كاملة

ويتمتع مجلس الإدارة بالصلاحيات الكاملة لتحقيق الأغراض التي أنشئ المجلس النقدي من أجلها وله بوجه خاص، وتصدر اللوائح والقرارات اللازمة لوضع أهداف ومهام المجلس النقدي موضع التنفيذ، واتخاذ الإجراءات المطلوبة لإنشاء البنك المركزي، ومتابعة الإجراءات المتخذة من الدول الأعضاء لتجهيز نظم المدفوعات ونظم تسويتها للتعامل مع العملة الموحدة واتخاذ الإجراءات المطلوبة للتأكد من وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها تجاه الاتحاد النقدي وإنشاء البنك المركزي وإصدار العملة الموحدة، وتحديداً في ما يتعلق بمعايير التقارب الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وتوافق تشريعاتها الوطنية مع النظام الأساسي للبنك المركزي، وإعداد التقارير اللازمة عن ذلك.

ويعين الرئيس التنفيذي الموظفين الآخرين من مواطني الدول الأعضاء، ويجوز الاستثناء بموافقة مجلس الإدارة، ويكون مسؤولاً مباشراً عن أعمال الجهاز التنفيذي وحسن سير العمل فيه ويمثل المجلس النقدي، وذلك في حدود الصلاحيات المخولة له، ويشارك في اجتماعات مجلس الإدارة دون أن يكون له حق التصويت.

وظيفة الجهاز التنفيذي

ويختص الجهاز التنفيذي للمجلس النقدي بإعداد الدراسات الخاصة بالخطط والبرامج المتكاملة المتعلقة بأهداف ومهام المجلس النقدي ورفعها إلى مجلس الإدارة، حيث يتم تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس الإدارة وإعداد التقارير والدراسات التي يطلبها مجلس الإدارة، ومشاريع اللوائح والقرارات، والميزانيات والحسابات الختامية للمجلس النقدي، وأي مهام أخرى تسند إليه من مجلس الإدارة.

وترفع التقارير التي يراها إلى الأجهزة المختصة في الدول الأعضاء وفي مجلس التعاون عن سير العمل في المجلس النقدي والإنجازات التي تم تحقيقها وصولاً إلى الأهداف المطلوبة، وإقرار النظام الداخلي لمجلس الإدارة، واللوائح المالية والإدارية للمجلس النقدي، وميزانية المجلس النقدي، واختيار مدققي الحسابات والمراجعين الخارجيين وعزلهم، وتعيين الرئيس التنفيذي للمجلس النقدي وكبار الموظفين في الجهاز التنفيذي، وأي اختصاصات أخرى يرى مجلس الإدارة ممارستها طبقا لأهداف ومهام المجلس النقدي.

الدول الأعضاء ملزمة بالتشاور مع المجلس في أي تشريع يتعلق بالاتحاد النقدي

مؤهلات ملائمة

ويتكون الجهاز التنفيذي للمجلس من رئيس تنفيذي متفرغ ومن كبار موظفين وموظفين آخرين، بشرط أن يكونوا من مواطني دول المجلس من الأشخاص ذوي الخبرة والكفاءة المتميزة والمؤهلات الملائمة.

وتكون السنة المالية للمجلس سنة ميلادية تنتهي في 31 ديسمبر على كل عام، ويتم الكشف عن الحسابات السنوية للمجلس بعملة دولة المقر، ويجوز لمجلس الإدارة تعديل ذلك وتساهم البنوك المركزية الوطنية في نفقات تأسيس المجلس النقدي وميزانيته السنوية بالتساوي، ويحدد مجلس الإدارة الجدول الزمني لسداد الحصص وعملة السداد، وحظر النظام الأساسي على رئيس وأعضاء مجلس الإدارة واللجان والأجهزة الفرعية وموظفي المجلس النقدي والبنوك المركزية الوطنية إفشاء أي معلومات يطلعون عليها بحكم وظائفهم إذا كانت سرية بطبيعتها أو بموجب تعليمات تقضي بذلك، ويظل هذا الحظر قائما حتى بعد تركه الخدمة، ووفقا للنظام الأساسي ينتهي المجلس النقدي ويتم إحلاله بالبنك المركزي قبل ستة أشهر على الأقل من إصدار العملة الموحدة، والزمت البنوك المركزية الوطنية بدفع أي عجز في ميزانية المجلس النقدي في تاريخ انتهائه بالتساوي أو يخصص الفائض للبنوك المركزية الوطنية بالتساوي، كما يجوز بموافقة جميع الدول الأعضاء وبناء على اقتراح أي منها تعديل النظام الأساسي للاتحاد النقدي.

ويتألف المجلس النقدي من مجلس إدارة وجهاز تنفيذي ولكل جهاز من الجهازين المشار إليهما إنشاء ما يراه من لجان أو أجهزة فرعية، وتتألف عضوية مجلس الإدارة من محافظي البنوك المركزية الوطنية، ويختار مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً ونائباً للرئيس لمدة سنة واحدة.

ويعقد مجلس الإدارة 6 اجتماعات في السنة، ويجوز لمجلس الإدارة متى دعت الحاجة إلى ذلك عقد اجتماعات إضافية، وذلك بناء على طلب من الرئيس أو أحد أعضاء مجلس الإدارة أو رئيس الجهاز التنفيذي للمجلس النقدي.

وإذا تعذر على محافظ أحد البنوك المركزية الوطنية حضور الاجتماع فله أن ينيب عنه من يمثله في ذلك الاجتماع.

لمجلس الإدارة صلاحيات كاملة لتحقيق الأغراض التي أنشئ المجلس من أجلها

52 مليون طن من الأسمنت تحتاج إليها السعودية خلال السنوات الـ 5 المقبلة

1,9 تريليون دولار حجم مشاريع دول الخليج... و25% منها في المملكة

كشفت إحصائية عن احتياج المشاريع الكبيرة في المملكة العربية السعودية إلى أكثر من 52 مليون طن من الأسمنت، خلال السنوات الخمس المقبلة، متوقعة زيادة هذا الرقم مع إنشاء عدد من المشاريع الضخمة التي من المتوقع أن يتم إعلانها.

وأشارت الإحصائية الصادرة من الشركة السعودية للخرسانة الجاهزة إلى أن قيمة المشاريع الحالية في دول مجلس التعاون الخليجي بلغت 1.9 تريليون دولار في شهر مايو الماضي، بمعدل نمو قدره 35% منذ عام 2007 فقط، استحوذت السعودية على النصيب الأكبر الذي بلغ نحو 25% من حجم المشاريع الإجمالي.

وأدى هذا النمو الهائل في قطاع الإنشاءات في المملكة إلى ضغط كبير على الموارد عالية الجودة، كمواد البناء والمعدات والعمالة، وأدى الارتفاع في الطلب إلى زيادة حادة في تكاليف البناء، مما تسبب في تكبد المقاولين في السعودية خسائر بمعدل 20% من عائدات مشاريعهم.

من جهته، قال مدير التسويق وتطوير الأعمال في شركة السعودية للخرسانة الجاهزة فادي مجاهد «يقع العبء الأكبر على عاتق مقاولي المشاريع الضخمة لعقد شراكات استراتيجية مع موردين قادرين على تقديم حلول فعالة يمكن الاعتماد عليها، خصوصا أن المقاولين يتعرضون لضغوطات كبيرة لإنهاء مشاريعهم في فترة زمنية قصيرة».

وأضاف مجاهد أن الموردين، الذين تتوافر فيهم هذه المواصفات، يستطيعون حمل جزء كبير من همّ طلب وتوريد الموارد اللازمة، والخرسانة خير مثال على ذلك؛ لأنه لا يمكن طلب الكمية كلها دفعة واحدة، ومن ثم تخزينها كأي من مواد البناء الأخرى كالحديد والخشب والطابوق، مما يعني أن تأمين الكميات المطلوبة مسألة يومية.

من جانبه، أكد المدير العام للإنشاءات لدى شركة اتحاد المقاولين محمد الرمحي أهمية توافر موردين موثوقين، مضيفا «عندما نوقع عقدا ونعدّ الجدول الزمني ومواعيد التسليم، فإننا نتفق على جداول تسليم صارمة، وإذا حدث وتجاوزنا الموعد دون تسليم الأعمال المتفق عليها، فإننا نواجه عقوبات مالية «أضرارا مسالة» قد تصل إلى نسبة 10% من إجمالي قيمة المشروع».

وأضاف الرمحي أنه نظرا الى حجم وتكلفة المشاريع اليوم، فإن الحافز للتسليم في الوقت المحدد في كل مرة موجود بالتأكيد، ويصبح التحدي الأساسي هو التمكن من الالتزام باحتياجات المشاريع، مع المحافظة على مستوى عال من الجودة، ولهذا يعتبر عامل الشراكة مع موردين معتمدين وموثوقين مهما جدا.

(دبي - الأسواق. نت)

السعودية مستعدة لإعادة أسعار النفط إلى مستواها الملائم

شدد العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز على انه مستعد لبذل كل ما يمكن لإعادة أسعار النفط التي شهدت ارتفاعا خلال الفترة الماضية إلى مستواها الملائم.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في لقاء صحافي عقده في جدة امس في نهاية زيارته إلى المملكة التي استمرت يوما واحدا إن «الملك عبدالله يرى أن أسعار النفط الحالية مرتفعة بشكل غير طبيعي وهو مستعد لبذل كل ما يمكن لإعادة الأسعار إلى مستواها الملائم».

وقال «يبدو أنها (السعودية) تدرس بجدية إمكانية الرد على المسألة عبر رفع إنتاجها»، مضيفاً «أتوقع أن يأخذوا تدابير ملموسة» من دون الكشف عنها.

وكانت السعودية أعلنت أنها ستقوم باستضافة اجتماع للدول المنتجة والمستهلكة للنفط في الثاني والعشرين من الشهر الحالي تحت رعاية الملك عبدالله للبحث في أزمة ارتفاع أسعار الخام التي بلغت مستويات قياسية.

وأوضح الأمين العام للأمم المتحدة انه «ابلغ العاهل السعودي بالمخاوف التي عبر عنها عدد من القادة الدوليين، خصوصا خلال قمة الغذاء في روما في وقت سابق هذا الشهر لاسيما لناحية تأثير ارتفاع الأسعار وخصوصا أسعار النفط على الأمن الغذائي العالمي».

وقال إن دعوة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لعقد اجتماع لوزراء الطاقة للدول المنتجة والمستهلكة للبترول الذي سيعقد في جدة يوم الأحد المقبل «ستنعكس إيجابا على العالم وستساعد الأمم المتحدة في تحسين سلة الغذاء العالمي».

وأشاد بمبادرات الملك السعودي «في مجالات السلام والطاقة والتغير المناخي وحوار الأديان»، مؤكدا أهميتها وانه «سيكون لها اثر واضح على شعوب العالم وتسهم في حل بعض التحديات والظروف التي يمر بها المجتمع الدولي إلى جانب مساهمتها في دعم البرامج التي تقيمها الأمم المتحدة لتحسين سلة الغذاء في بعض مناطق العالم».

(يو بي آي)

موجودات مصارف البحرين ترتفع إلى 259 مليار دولار في الربع الأول

كشفت بيانات رسمية في البحرين زيادة موجودات المصارف المحلية والأجنبية العاملة في المملكة إلى معدل قياسي جديد لتبلغ 259 مليار دولار في نهاية أبريل الماضي بالمقارنة مع 196 مليار دولار في المدة نفسها من العام الذي سبق.

وتمثل هذه الموجودات نحو 16 مرة من الناتج المحلي الإجمالي للبحرين، وهي مجمل ما يحوزه 100 مصرف ومؤسسة مالية، من ضمنها نحو 55 مصرفا جملة و25 مصرفا تجاريا و38 مصرفا إسلاميا.

ووفقا لبيانات صادرة عن مصرف البحرين المركزي نشرتها صحيفة الوسط البحرينية امس الاثنين فقد بلغت موازنة مصارف الجملة 205 مليارات دولار في أبريل، في حين وصلت الموازنة الموحدة لمصارف التجزئة الى 54 مليار دولار، أما مجموع موجودات المصارف الإسلامية العاملة في البحرين فقد نمت إلى 18.5 مليار دولار في نهاية الربع الأول من العام.

وقفز حجم فائض التجارة الخارجية للبحرين بنحو 202 مليون دينار في نهاية الربع الأول من 2008 مقابل 196 مليون دينار في نهاية عام 2007 (الدولار= 0.38 دينار).

وبلغ مجموع الصادرات في شهر مارس الماضي 598 مليون دينار من ضمنها 447 مليون دينار صادرات نفطية، و138 مليون دينار صادرات غير نفطية، بالإضافة إلى 13 مليون دينار لإعادة التصدير.

من جهة أخرى، بيَّنت أرقام «المركزي» أن الدين العام المحلي بلغ 635 مليون دولار في نهاية شهر مارس الماضي مقابل 616 مليون دولار في نهاية عام 2007، وتمثل 10.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

(الأسواق. نت)